ركض أوروبا... إلى أين؟

يركز هذا التقرير على أحداث شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ العالمية، محاولاً البحث عن منطق تداعيها الذي يجد سمته الأساسية في تقلص الدور الاوروبي في هامش رمادي للصفحة التي تسطّرها واشنطن.

تمخض الجبل عن فأر

كانت جلبة قد قامت، الشهر السابق، حول الاشتراك الاوروبي في قوة سيناء متعددة الجنسية، وحول إعلان المجموعة الاوروبية أن هذا الاشتراك مبني على بيان البندقية وعلى تخطي اتفاقيات كامب ديفيد؛ مما أثار اعتراض تل ــ أبيب الحاسم، وأدى إلى تبادل تصريحات الاحتجاج بينها وبين عواصم اوروبا الغربية. ثم انتهى الأمر بأن تكون مساهمة الدول الأربع (فرنسا وبريطانيا وايطاليا وهولندا) دون شروط (**الخطاب البريطاني الى الحكومة الاميركية** في ٢٦/١١/١٩٨١)، رغم أن هذه المساهمة ستكون رمزية على الأغلب. وفي واقع الأمر، فإن رمز الوجود الاوروبي الى جانب القوات الاميركية هو الذي يهم ادارة ريغان، باعتباره يسد الثغرات التي قد تبحث الدول العربية عنها للانفلات من امتداد السيطرة الاميركية (**البيان الاميركي الاسرائيلي**، في ٤/١٢/١٩٨١، يؤكد ان الاشتراك الاوروبي يجري طبقاً لاتفاقيات كامب ديفيد). وحيث أن التوقيع على اتفاق التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة قد تم في الوقت نفسه، فقد ترتب على هذا كله ارتفاع المركز الذي تتبوأه واشنطن كحكم بين القوى المتلاقية المتصارعة في الشرق الأوسط، بما فيها القوى الاوروبية. واذا سمح للاوروبيين بالاحتفاظ بآرائهم، فلأن تصرفهم العملي جاء كما أراد الشريكان الكبيران (**تصريح هيغ** في ٣٠/١١/١٩٨١؛ **وشامير** في ٤/١٢/١٩٨١).

بل هناك ما هو أبعد: إن فرنسا بدت صاحبة «مبادرة» جديدة، وهي اقتراح الاشتراك في اعادة نشر القوات الدولية حتى الحدود... السورية ــ اللبنانية (**تصريح شيسون في تل ــ ابيب** في ٨/١٢/١٩٨١). وهي الخطة التي بحثها أيضا **فيليب حبيب** خلال جولته الأخيرة في الشرق الأوسط.

والحقيقة أن هذه التطورات كانت ختاما لما سمي بالمبادرة الاوروبية في الشرق الأوسط قبل أن يعلن شيسون في اسرائيل (ويؤكد في بروكسل في ٩/١٢/١٩٨١) أنه لم تكن هناك مبادرة من الأصل ولن تكون «في نزاع لسنا طرفا فيه» طبقاً لقوله (**لوموند**، ١١/١٢/١٩٨١)، تاركاً اذن اليد الأعلى للطرف المعني: الولايات المتحدة.

وارتبط هذا بتغييرات واضحة في الموقف الاوروبي، ففي حين كان المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية يقول، في ٢٣/١١/١٩٨١: ان «جميع الأطراف، بما فيها الشعب الفلسطيني